السلمان وسعاد بعد اقرار قانون الرعاية السكنية

عاشور متحدثاً والعمير يطلب الكلمة

أكد انه لا توجد مشكلة حقيقة للإسكان في الكويت والقانون خطوة في الطريق الصحيح

أبل : هناك أوامر سياسية عليا بضرورة حل القضية الإسكانية وبالعمل سنرد على الانتقادات

■ هناك تحديات لا يمكن حلها إلا بإدارة سليمة ونحن أمام مسؤولية خلق مجتمع وليس بناء بيوت فقط

■ لا عذر لي في عدم حل المشكلة وهي حلت بالفعل إنما ما نحتاجه هو الوقت

متى ما انتشر المتطرفون ربما الشرارة تحرق البلد في اي لحظة النائب العمر قال الوضع آمنا نتمنى ولكن لازم نعرف الاحترازات الامنية.

فيصل الدويسان: ان مقدم السؤال من حقه ان يتطرق الى ان اي بعد سياسي يراه وانت الرئيس اعترضت وهو مخالف للاعراف البرلمانية.

الرئيس الخرينج: هذه ليست نقطة نظام.

الدويسان: اذا انت متعاطف مع داعش رايك، هل بلغت بك الغيرة على تنظيم وضع الكويت ضمن خارطته.

الرئيس: احترم اللائحة والكلام ونحن نقدرك وانت انسان محترم واما مو مع داعش ولا غيرها، التميمي وجه سؤالا الى وزير الداخلية بخصوص اعداد الجالية السورية، ما علاقة ذلك بما ذكره.

الدويسان: داعش في لندن ولا في سوريا والعراق.

التميمي: انا امثل الشعب.

الرئيس: كلنا نمثل الشعب.

جمال العمر: التميمي مستي بكلامه.

الرئيس: لم يمس اسمك.

وانتقل المجلس الى تقرير اللجنة الاسكانية بخصوص عن الاقتراح بشان تعديل احكام 93/47 بشان الرعاية السكنية والقانون 95/27 بشان اسهام نشاط القطاع في تعمير الاراضي الفضاء المملوكة للدولة لاغراض الرعاية السكنية.

عادل الخرافي: القضية الاسكانية مهمة وحلها يكمن في السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية مكمل لها في التشريعات المجلس قام بدور كبير في لجنة الاسكان وعملت بضغط شعبي وكنت اتمنى ان تعرض التوصيات للمؤتمر في المجلس، هناك تناقضات في الاسكان، الوزارة قالت انه لا توجد ميزانية ورد النائب عبد الصمد ان هناك 8 مليارات، وقالوا انه لا توجد اراضي وزارتا الدفاع والنفط ، انا اشك في تسليم 12 الف وحدة سكنية لان الفعلي 5 آلاف وكسور، اذا من اين سيوفرها، نحن ندور في حلقة مغلقة داخل السلطة التنفيذية، الارقام تزيد وتوفير الوحدات مكانك سر، كل شيء موجود واين يكمن الخلل، يكمن في التنفيذ.

عبدالحميد دشتي: نحن قطعنا على انفسنا عهدا الا ينفض دور الانعقاد الا وتم اقرار قانون الاسكان.

يعقوب الصانع: ارجو ان توجه الرئاسة اللجنة الاسكانية بانه لدى مقترحين قدمتهما لم يضمنا في التقرير، وغير مقبول ان ما قدمته غير موجود وقد يكون المقترح يغير من رأي اعضاء اللجنة الاسكانية اما الحذف دون اسباب.

صالح عاشور: القضية الاسكانية بالمرتبة الاولى بعد القضية الامنية ومتفائلون لوجود توافق حكومي نيابي وبعض النقاط يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار، ان مشينا على الروتين السابق ما راح تحل المشكلة قبل 15 عاما كانت الطلبات 33 الف الآن اصبحت اكثر من 110 الاف، والحلول يجب ان تكون غير تقليدية، حتى النظام العمودي اذا كان في مكان مميز ومساحة متميزة مثلا في شارع عبدالله الاحمد الشقة لا تقل عن نصف مليون دينار، بمعنى ان كانت الشقق في اماكن متميزة، والشركات الاسكانية ليس لديهم امكانات ولا تقدر بناء 30 الف وحدة سكنية.

ولابد من ادخال الشركات الاجنبية وتبتعد عن الوكيل المحلي وهناك شركات مثل الكورية وصينية وتركية.

ووزير الاسكان سيكون في وجه المدفع ان لم يات بامور غير تقليدية، نحن ضد المجاملات.

النائب خليل عبدالله: نحن عند الحديث عن معالجة القضية الاسكانية نؤكد بان حل هذه القضية بحاجة لرجل لديه «اخلاقه» هي قضية بحالة «لاخلاقه» لمعالجة اوضاع الاسر الكويتية، اصبحنا نخجل من انفسنا لمعالجة وضع ابنائنا والاسر الكويتية، الاخ وزير الاسكان ياسر ابل لا نشك باخلاقه ولكن من حوله لا يعينونه، وانا اتحدى اليوم وزير الاسكان ومؤسسة الرعاية السكنية ان يعطوني الحاجة السكنية وعدد الوحدات التي تحتاجها حتى عام 2020 للاسف ما تم بناؤه قائم على ارقام غير حقيقية لم تراع عدد من يجنس وتراكم الطلبات، للاسف اليوم خطة الدولة ورؤية لتنمية لم تتناول القضية الاسكانية فهل يعقل ذلك.

النائب فيصل الدويسان: تحدثنا لم تحدثنا وترسنا البلد حكايات نحن «نحجي والحكومة والشعب والكويت وجيراننا واحنا حجي بحجي والصحافة تحجي صرنا فنانين بالحجي لان الحكومة عودتنا على الحجي».

وفي يوم من الايام وزير الاسكان الاذينة قال هنا امهلوني فترة لحل القضية الاسكانية واذا لم احلها ساستقيل وانا يعجبني تصريح من هذا النوع واتمنى من وزير الاسكان الحالي ان يتعهد بمثل ذلك وكذلك الحكومة برمتها تعلن استقالتها ما لم تحل القضية الاسكانية لن يفعلوا ذلك تعلمون ليش؟! لان ليس هناك حل للقضية الاسكانية هناك حلحلة اعلامية وانا اتساءل الا تستطيع الحكومة حل القضية الاسكانية بضربة عصا بسيطة لكنها لا ترغب بالحل لا المجلس ولا المؤتمرات سيحلون القضية الاسكانية وهي لن تحل الا بقرار سياسي وانا اقول للحكومة ان دخلنا في منتصف عام 2015 ولم نرى بوادر حل حكومي للقضية الاسكانية فعليها ان تحل نفسها وتستقيل.

النائب يوسف الزلزلة: غاية اجتماعات اللجنة الاسكانية وتحركات وزارة الاسكان حل القضية الاسكانية، نحن نريد حل بصورة مختصرة وكان هناك تجارب ناجحة لكنها تراجعت مع مرور الوقت، وعن سبيل المثال مجمع الصوابر كان مثال جيد في بدايته نظرا لموقعه ولكن مع تطور الزمن ودات الحكومة عن توزيع الاراضي والبيوت الناس عزفت على القبول بالشقق، كل دول العالم تذهب لحلول مبتكرة جزء منها البناء العمودي ونحن لا نقول ان يقتصر الحل على البناء العمودي ولكن يجب ان يكون جزء من الحل، ونحن لدينا مشكلة مرتبطة بالكويتيات لانهن محرومات من المعالجة الاسكانية، ونحن نؤكد ان هذا القانون لا يمكن وحده حل القضية الاسكانية وهناك قوانين اخرى نحن بحاجة لها.

النائب يعقوب الصانع: اشكر اللجنة الاسكانية اشتراكها بإيراد القوانين المقدمة من ضمن تقريرها اليوم، بدراسة بسيطة جدا لحل القضية الاسكانية وان هناك عددا من القوانين تعطل حل القضية كقانون انشاء الشركات الاسكانية وكذلك 39/2010 وكذلك قانون لبي ادني كلها قوانين كانت في السابق تكميل حلول القضية الاسكانية وكل وزير يتولى الوزارة يجبر نفسه مكمل بهذه القوانين لذلك كانت فكرة المقترح المقدم متي هو استثناء القضية الاسكانية وعدد من هذه القوانين مع اعطاء الشركات المحلية والخارجية فرصة المشاركة بحل القضية الاسكانية.

النائب عبدالله الطريجي: نحن متفقون كسلطتين عن ان هذه القضية الاسكانية اولوية لكن هذه القضية بحاجة لقرارات وانا اقول للحكومة مو عيب اذ هي غير قادة على الحل وكذلك اقول لوزير الاسكان مو عيب اذا هو قادر على الحل لكن العيب عدم البحث عن بدائل، انا استغرب من دور الصندوق الكويتي للتنمية نجده اليوم يشرع في بناء مدن ومشاريع بالخارج ويحقق انجازات لماذا لا تكون هذه الانجازات في الكويت، اذا الحكومة تريد حل القضية الاسكانية عليها ان تنظر لقرارات البنك المركزي الذي يعمل ضد الحكومة فهو رفع الاحد الادنى لتمويل البنوك من 25 في المئة الى 40 في المئة ونقص السداد من 20 إلى 10 سنوات، والزم المقترض ببديل ثالث كضمان للقرض، وهذه الملاحظات يجب على وزير الاسكان ان يكون له موقف منها، اليوم الحكومة بحاجة للشركات والقطاع الخاص لمعالجة القضية الاسكانية وكذلك الهيئة العامة للاستثمار وعلى سبيل المثال قبل كل يوم الهيئة العامة للاستثمار ستشتري مبنى بالخارج بـ200 مليون وسؤالي ليش ما تحط هذا المبلغ بالكويت ويعالج القضية الاسكانية.

النائب جمال العمر: القضية

عادل الخرافي

مبارك الخرينج

■ هناك تعاون غير مسبوق لكننا نريد وقتا لرؤية المشاريع على ارض الواقع

■ الدويسان : أقول للحكومة إن دخلنا في منتصف 2015 ولم نر بوادر حل فعليها أن تحل نفسها

■ الزلزلة : كل دول العالم تذهب لحلول مبتكرة منها البناء العمودي الذي يجب أن يكون جزءاً من الحل

■ العمر : بعد إقرار القانون لن يكون لدى وزير الإسكان مبرر لتأخر حل القضية خاصة بعد تعهده بالتوزيعات السنوية

■ التميمي : القضية لها بعد اجتماعي ومالي ونفسي وأخلاقي وحلها سينهي الكثير من المشاكل

■ سعدون حماد : أستغرب لم تتاح في وزارات الدولة كل المناقصات فيما عدا الإسكان ؟

حوار نيابي جانبي

الوزير ياسر ابل متحدثا